كلية التجارة بنين

قسم الاقتصاد

الركود الاقتصادي والبطالة..

"التوصيف وسياسات المواجهة من المنظور الاقتصادي الإسلامي"

إعداد

د/ صلاح على عبدالحميد على

مدرس بقسم الاقتصاد-كلية التجارة (بنين)-جامعة الأزهر

٢٠١٥م – ١٤٣٦هـ

ملخص البحث:

تمثل مشكلة الركود الاقتصادي، حالة من نقص الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية مقارنة بالعرض الكلي منها. وذلك على مستوى أسواق هذه السلع والخدمات عموما. وعلى مستوى سوق العمل تمثل البطالة، حالة من نقص الطلب الكلى على خدمات عنصر العمل، مقابل العرض الكلى من هذا العنصر.

وتشير الأدبيات الاقتصادية وتطبيقاتها تاريخياً، إلى وجود علاقات مباشرة ومؤثرة بين السياسات الاقتصادية المتبعة من جانب، وأداء الأسواق عموما ومنها سوق العمل. وهو ما يعني أن ظهور مشكلة الركود أو البطالة، إنما يكون أحد نتائج قصور السياسات الاقتصادية بصفة عامة.

ومن أهم تلك السياسات، السياسة التجارية التي تنظم عمل تلك الأسواق، والسياسة النقدية المؤثرة في أسواق المال، بجانب اتجاهات السياسة المالية للدولة، حيث تؤثر جميعها على الطلب الكلي والعرض الكلي في مختلف الأسواق.

وفى ذات السياق ركز بحثنا على توصيف مشكلة الركود الاقتصادي أو البطالة، واستعراض أهم السياسات التي تعمل على تحقيق التوازنات الكلية في مواجهة هذه المشكلة. وذلك من المنظور الاقتصادي الإسلامي، على نحو ما تم التوصل إليه في المبحثين الثاني والثالث.

وقد تمثلت نتيجة البحث في ضرورة صياغة تلك السياسات، وما يمكن أن تنطوي عليه من معايير وآليات في إطار الضوابط الشرعية. وذلك بهدف تحقيق علاقات متوازنة على المستوى الكلى في كافة الأسواق والقطاعات والاقتصادية.

هذا وقد تم تقسيم البحث إلى مبحث تمهيدي وثلاثة مباحث رئيسية بجانب النتائج والتوصيات والمراجع على النحو التالي:

المبحث التمهيدي: حول مشكلة ومنهجية البحث.

المبحث الأول: توصيف مشكلة الركود الاقتصادي والبطالة في الأدبيات الوضعية.

المبحث الثاني: توصيف مشكلة الركود الاقتصادي والبطالة من المنظور الإسلامي.

المبحث الثالث: سياسات مواجهة الركود الاقتصادي والبطالة من المنظور الإسلامي.

النتائج والتوصيات:

مراجع البحث:

المبحث التمهيدي
حول مشكلة ومنهجية البحث

أهمية البحث:

استهدف تطبيق آليات السوق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية. ولكن التجارب التطبيقية لسياسات وآليات السوق، قد أفرزت عدة مشاكل كان أبرزها، حدوث تفاوت حاد في توزيع الدخل، والدورات المتعاقبة من الركود والتضخم، وما يرتبط بهما من بطالة أو آثار سلبية في جانب توزيع الدخل فيما بين أصحاب عناصر الإنتاج، وما لذلك من آثار سلبية على النمو الاقتصادي[١].

ومن هنا تأتي أهمية البحث في ضرورة توصيف مشكلة الركود الاقتصادي والبطالة، في إطار العلاقة التبادلية لكل من الأسواق والقطاعات الاقتصادية الرئيسية، مع محاولة صياغة عدد من سياسات مواجهة هذه المشكلة من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي.

مشكلة البحث:

يتناول البحث مشكلة الركود الاقتصادي والبطالة، من حيث التوصيف وسياسات المواجهة، من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي. وذلك في ضوء المقارنة مع التوصيفات والسياسات التطبيقية، التي تم صياغتها وتطبيقها في النظم الوضعية.

ومن المنظور الاقتصادي تاريخياً، لوحظ أن توصيف وتفسير أسباب المشاكل الاقتصادية عموما، وكذلك أساليب وكيفية مواجهتها، أنما يتأسس

---

[١] أنظر حول تفصيل العلاقة التبادلية بين النمو وتوزيع الدخل والفقر، هناء خير الدين، هبة الليثي، **النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٧، ص٢٧ – ٣٣.

بشكل أو بآخر على مذهبية(عقيدة) النظم الاقتصادية القائمة. بجانب السياسات التي يتم صياغتها في ظل الأركان الرئيسية للنظم الاقتصادية التي يعتمدها المجتمع تشريعاً وتطبيقاً.

وقد عرفت النظم الاقتصادية الوضعية (رأسمالية، اشتراكية، وما بينهما من نظم مختلطة)، توصيفاً لطبيعة علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية، يعتمد على تحليل ما هو كائن بالفعل من أوضاع مادية بالدرجة الأولى.

وذلك على خلفية جوهرية تتمثل في: أن علم الاقتصاد، وبالتالي موضوعه (المشكلة الاقتصادية) هو علم اجتماعي يركز على دراسة وتحليل ما هو واقع من مشاكل اقتصادية، محورها وجود حاجات بشرية غير محدودة (متعددة ومتزايدة عبر الزمن)، في مواجهة موارد اقتصادية محدودة، وأن هذه الموارد المتاحة لا يمكن أن تتناسب معها كماً ونوعاً في الأجل القصير على الأقل.

هدف البحث:

يتمثل هدف البحث في محاولة المساهمة في إعادة صياغة بعض النظريات والسياسات الاقتصادية، أو توصيف سياسات المواجهة للمشاكل أو التحديات الاقتصادية.

وذلك في إطار نظام اقتصادي ينضبط بكل من العقيدة والشريعة الإسلامية معاً، على اعتبار أن عقيدة النظام الاقتصادي هنا، إنما هي عقيدة الإسلام، في كافة جوانب الحياة، ومنها الجانب الاقتصادي.

فالسياسات والآليات المنبثقة عن ذلك النظام لا تخرج عن ثوابت (المبادئ والقواعد العامة) الشريعة الإسلامية، تجاه تحقيق متطلبات الحياة البشرية في عموما.

وذلك مرهون بالجهود العلمية المتواصلة لعلماء المسلمين، بشأن صياغة السياسات واقتراح الآليات المعاصرة، لمواجهة قضاياهم الاجتماعية والاقتصادية. وذلك على مستوى كلا من شئونهم الداخلية، وعلاقاتهم الدولية مع المجتمعات الأخرى.

منهجية البحث:

يقوم البحث على المنهج التاريخي، حيث وصف النظريات وتحليل الوقائع التاريخية، بشان أزمات ومشاكل الركود الاقتصادي أو البطالة، بجانب المنهج الاستقرائي، من حيث استقراء الأدبيات النظرية والتقارير، تجاه هذه المشاكل من منظور التحليل الاقتصادي الوضعي.

كما تم استخدام نفس المنهجية من المنظور الإسلامي، حيث استقراء النصوص والسياسات الشرعية، ذات الصلة بتنظيم الأسواق الاقتصادية بشكل عام، وسوق العمل بشكل خاص، استنادا لضوابط ومقاصد التشريع الإسلامي. التي تستهدف الوقاية من السلوكيات الاقتصادية السلبية، ذات الصلة بأسباب ظهور مشاكل الركود الاقتصادي أو البطالة.

فروض البحث:

يقوم البحث على فرضيتين هما:

١- أن تفسير مشكلة الركود الاقتصادي والبطالة أو صياغة أساليب مواجهتها، إنما يتأسس على مذهبية النظم الاقتصادية القائمة من منظور التحليل الوضعي.

٢- أن الضوابط الشرعية من منظور الاقتصاد الإسلامي، يمكن أن تحد من السلوكيات السلبية (الاحتكار-الاستغلال- الاكتناز...) أو تفعل من السياسات الإيجابية (التنافسية – المحفزات المالية – الضوابط الاستثمارية....) في مواجهة مشكلة الركود أو البطالة.

المبحث الأول

توصيف مشكلة الركود الاقتصادي والبطالة في الأدبيات الوضعية

تمهيد:

حاولت ومازالت كافة النظم الاقتصادية تطبيق سياسات ونظريات اقتصادية وفقا للمذهبية التي يقوم عليها أى منها.

وقد أثبتت التجارب البشرية في المجالات الاقتصادية عموما، مدى تأثير مذهبية النظم الاقتصادية في صياغة النظريات والسياسات الاقتصادية أو توصيف ومواجهة المشاكل الاقتصادية.

وذلك على مستوى النظم والنظريات الاقتصادية التي سادت الحضارة الأوروبية منذ العصر الإقطاعي إلى الوقت الراهن. وهو ما تم رصده عبر التاريخ الاقتصادي على مستوى تطبيقات النظم الرأسمالية التجارية أو الصناعية أو الحرة، وكذلك النظم الرأسمالية الموجهة، وبالتوازي معها النظم الاقتصادية الشيوعية أو الاشتراكية الماركسية واشتراكية السوق.

وذلك في جانب التركيز على سياسات إعادة توزيع الدخل بين دخل الملكية ودخل العمل، بوصفها وسيلة لتلافي الأزمات الاقتصادية والمالية القائمة.

ويمكن توصيف مشكلة الركود الاقتصادي أو البطالة وكيفية مواجهتها من المنظور الوضعي في المحوريين التاليين:

المحور الأول: تعريف وتوصيف البطالة من المنظور الوضعي:

جاء في معجم مصطلحات القوى العاملة في تعريف البطالة أنها: " عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه في ظل مستوى الأجور السائدة "[١].

وطبقا لمنظمة العمل الدولية وفى الأدبيات الاقتصادية عموما تعرف البطالة بأنها " صفة تشير إلى وجود أفراد ذوى مهن اقتصادية معينة، وهم قادرون على العمل ويبحثون عن فرص العمل المتاحة عند أي مستوى من الأجر يمكن أن يسود في سوق العمل، ولكنهم لا يجدون هذه الفرص"[٢].

أما عن تصنيفات البطالة فإن من يطلق عليهم هذا المصطلح لا يخرجون عن مجموعات رئيسية وهي[٣]:

١ – **البطالة الإجبارية:** وهى تصنيف لشخص قادر على وراغب في العمل عند أى من مستوى الأجور السائدة ولا يجد فرصة عمل.

٢ – **البطالة الاختيارية:** وهى تصنيف للشخص يبحث عن فرصة العمل عند مستوى محدد من الأجر، أو التي تحقق له دخلا أعلى من فرصة العمل الحالية.

٣ – **البطالة المقنعة:** وهذا التصنيف يرتبط في الغالب بحجم العمالة في الأجهزة الحكومية أو قطاع الأعمال العام، وذلك في ظل تطبيق المعايير

---

[١] أنظر: د. أحمد بدوي، د. محمد مصطفى، **معجم مصطلحات القوى العاملة**، نشر مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ١٩٨٤، ص٢٢٤.

[٢] حول تعريفات البطالة: أنظر: رمزي ذكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة،٢٢٦، الكويت،١٩٩٠، ص:١٣-٢٢.

[٣] حول أنواع البطالة، أنظر: المرجع السابق، ص ٢٢-٣٠.

الاجتماعية ولو على حساب المعايير الاقتصادية في أداء هذه الأجهزة أو القطاعات.

٤ – **البطالة الدورية أو الموسمية:** وهى البطالة المرتبطة بالأنشطة الموسمية عموما كالنشاط السياحي أو الزراعي، أو حالة النشاط الاقتصادي عموما من رواج أو كساد.

٥ – **البطالة الاحتكاكية:** وهى البطالة الناتجة عن حركة العمال من نشاط أو قطاع اقتصادي لآخر، بحثاً عن فرص عمل أفضل من حيث الأجر، وتتسم بأنها قصيرة الأمد.

٦ – **البطالة الهيكلية:** وهو تصنيف يشير إلى وجود نقص في الطلب على عنصر العمل لفترة طويلة، إما بسبب حدوث " تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه "[١].

وذلك عند إحلال تكنولوجيا كثيفة رأس المال محل أساليب الإنتاج كثيفة العمل في القطاع الصناعي أو الزراعي مثلا، أو ضعف البنيان الاقتصادي عموما تجاه توليد فرص العمل. أو حدوث تدفقات ملموسة لرأس المال الدولي.على نحو ما أشير إليه في تقرير للأونكتاد عام ٢٠١٠[٢].

ومن الملاحظ أن حالة الركود الاقتصادي أو البطالة يتم توصيفها، حسبما هو شائع في الأدبيات الاقتصادية الوضعية، في إطار العلاقة بين

---

[١] المرجع السابق، ص ٢٧.

[٢] ففي صدر تقريره حول: تدفقات رأس المال والنمو في أفريقيا، أشير إلى أن دول هذه المنطقة، تحتاج إلى تحقيق نمو بنسبة لا تقل عن ٧ ٪ سنويا في هذه التدفقات. وذلك لمواجهة مثل ذلك النوع من البطالة ومحاربة الفقر، انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير مجلس التجارة والتنمية، الدورة (٥٦)، ملحق رقم ١٥(مقدمة التقرير)، جنيف، ٢٠٠٢، ص ١.

النمو الاقتصادي وسوق العمل. وذلك على نحو ما أشار إليه أحد تقارير البنك الدولي[١].

كما ربط أحد الباحثين[٢]، بين ارتفاع معدلات البطالة وضعف معدلات النمو. حيث لاحظ أنه بينما تحقق الصين نموا بنسبة ١٠٪ سنويا، وعلى مدى عشر سنوات مضت، فإنها تواجه معدلات بطالة تصل إلى ٥ ٪، برغم هذا النمو المرتفع. بينما دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمثل وضعا معكوسا، إذ تنمو بمعدلات لا تتعدى ٥ ٪، و تعاني من معدلات بطالة تزيد على ١٠٪.

المحور الثاني: مواجهة مشكلة الركود والبطالة من المنظور الوضعي:

يمكن استعراض أهم سياسات وآليات مواجهة مشكلة الركود الاقتصادي أو البطالة في الفكر الاقتصادي الوضعي على النحو التالي:

---

[١] ففي تقريره بعنوان: "إطلاق فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نحو عقد اجتماعي جديد – ٢٠٠٣"، سبتمبر/أيلول من عام ٢٠٠٣. أشار إلى أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه تحديا بشأن معدّل البطالة البالغ الآن نحو ١٥ %، و إنّ مستقبل الحياة الاقتصادية لهذه المنطقة سوف يتحدّد لدرجة كبيرة بمصير أسواق العمل، للتفصيل حول ذلك، يمكن الرجوع للرابط التالي:

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/0,,contentMDK:20581022~menuPK:1416250~pagePK:146736~piPK:226340~theSitePK:475954,00.html

[٢] أنظر: آنون ياموس، **لماذا البطالة؟ نمط النمو**، مقالة منشورة، ضمن سلسلة مدونة البنك الدولي، سبتمبر ٢٠١٢، مأخوذ من الموقع:

http://blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/why-jobless-growth-pattern-arabic

أولا: مواجهة الركود والبطالة في الفكر الكلاسيكي:

استند الفكر الكلاسيكي بشأن التوازن الاقتصادي العام إلى " قانون ساي" حيث أن كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له، وعليه فإن التوازن الاقتصادي العام يتحقق بالضرورة عند حالة التوظف الكامل، وأن حالة الركود أو البطالة إنما تكون عارضة، وأن وجود آلية السوق والمنافسة قادرة على أن تعيد التوازن العام مرة أخرى تلقائياً[١].

ويمكن القول بأن الفكر الكلاسيكي طالب في مواجهة مشكلة الركود الاقتصادي أو البطالة الطارئة، بضرورة ربط معدل النمو السكاني بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وأهمية زيادة التراكم الرأسمالي لدعم واستمرارية النمو الاقتصادي، مع ضرورة تحقيق التنافسية والمرونة الكاملة في سوق المنتجات وسوق العمل.

وذلك في مواجهة تلك الحالة العارضة من الركود أو البطالة. ومع اندلاع أزمة الكساد العالمي (١٩٢٩-١٩٣٣)، ظل عدد كبير من أنصار المدرسة الكلاسيكية يرددون أنها مجرد قلاقل عابرة، ناتجة عن عدم كمال السوق، وجمود الأجور، واستمروا ينددون بسياسة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي[٢].

ثانيا: مواجهة الركود والبطالة في الفكر الاشتراكي:

يرى الفكر الاشتراكي الماركسي أن الركود أو البطالة تمثل حالة من نقص الطلب الاستهلاكي لطبقة العمال بسبب الأجور المتدنية مقارنة بإنتاجية عنصر العمل، وفى المقابل حصول الرأسماليين على فائض القيمة وتكوين المزيد من

---

[١] أنظر: رمزي زكى، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق، ص١٤٥-١٧٨، ٢٤٣- ٢٧٩.

[٢] المرجع سالف الذكر، ص ٢٩٢-٢٩٣.

التراكم الرأسمالي. بجانب ذلك هناك أيضا اتجاه السلوك الرأسمالي إلى إحلال أساليب إنتاجية كثيفة رأس المال على حساب تشغيل المزيد من عنصر العمل، وبالتالي زيادة البطالة في صفوف القوى العاملة[١].

وعليه قدم الفكر الاشتراكي أساليب مضادة للسلوك الرأسمالي سالف الذكر، وذلك من خلال توسيع الملكية العامة، وإعطاء الدور الرئيسي للدولة في تبنى البرامج والخطط الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والتدخل في سوق المنتجات وتخطيط الأسعار والأجور في مواجهة الظلم والفقر والبطالة، والتي طالت طبقة العمال في ظل النظم الرأسمالية أو آليات السوق الحرة.

ثالثا: مواجهة الركود والبطالة في الفكر الكينزى:

في أعقاب أزمة الكساد العالمي، صاغ جون مايناردكينز" النظرية العامة في التشغيل، والفائدة، والنقود[٢]. والتي أظهرت أهمية السياسات المالية والنقدية في مواجهة مشاكل الركود الاقتصادي والبطالة والتضخم، وذلك بالتدخل الحكومي التوجيهي والإلزامي معا لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية[٣].

---

[١] للتفصيل حول ذلك أنظر: المرجع السابق، ص١٨٣-٢٣٥.

[٢] حول تلك النظرية راجع:

John Mynard Keynes; General theory of employment, interest, and money, Harcourt and World, Inc. New York,1919,Chapter;18.

[٣] أنظر حول ذلك: عبدالمطلب عبدالحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، ط١،القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٩٠،٤٣.-١٠٥. وأيضا: إسماعيل هاشم، مذكرات في النقود و البنوك، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٥، ص ٩١. وأيضا: مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الخامسة، الدار الجامعية، بيروت١٩٨٥، ص٥٩٧.

ولكن المؤشرات التطبيقية جعلت " كينـــز" على قناعة بأن الرأسمالية فقدت قدرتها الذاتية على التوازن وتحقيق التوظيف الكامل، حيث لا يمكن القضاء بشكل تام على كافة صور البطالة في سوق العمل[١]. وذلك على الرغم من أن نظريته تلك مازالت تعد ميثاقا يتم الرجوع إليه، باعتباره يساعد صناع السياسة في وضع السياسات الاقتصادية الملائمة لمواجهة حالات عودة الكساد أو الركود الاقتصادي[٢].

ومن دلائل ذلك ما ترصده بيانات الجدول التالي، على الرغم من التراث الضخم من النظريات والتجارب التاريخية للنظم الاقتصادية التي صاغها أو تبناها الفكر الاقتصادي الوضعي قبل وبعد أزمة الكساد العالمي.

---

[١] محمد جلال مراد، دراسة حول: **البطالة والسياسات الاقتصادية، من منشورات**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، مأخوذة عن الموقع:

http://www.mafhoum.com/syr/articles_08/mrad.pdf.p.17

[٢] انظر: الشريف بقة، عبدالحميد مرغيت، **لماذا تعاود الأزمـــات الماليـــة مجـــددا فـــي فكـــر الاقتصادي الأمريكي "بول كروغمان"؟، قراءة في كتاب "العودة إلى الكساد العظيم...أزمـــة الاقتصاد العالمي**" دراسة منشورة، موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، مأخوذ من الموقع: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2014/02,pdf.p.1

تطور معدلات البطالة طويلة الأجل لعينة من الاقتصاديات المعاصرة (١٩٩٠-٢٠١٢)

	Unemployment			
	Male		Female	
	% of labor force		% of labor force	
	1990-92	2009-12	1990-92	2009-12
Egypt	5	*9,2	21	27
Japan	2	5	2	4
Jordan	16	10	31	21
Tunisia	15	12	19	14
Turkey	9	9	8	11
World	6	6	6	6
High income	7	8	8	8
Euro area	7	11	12	12

المصدر: من إعداد الباحث: باستخدام البيانات الواردة بالجداول ٢-٥ من مؤشرات التنمية لعام ٢٠١٤ من الرابط التالي: World Development Indicators 2014, THE WORLD BANK, Tables:2-5 (عدا المعدل الخاص بالفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ بالنسبة لمصر(*) فمأخوذ من: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي:التعافي والمخاطر واستعادة التوازن،أكتوبر،٢٠١٠م، جدول ٢-٦، ص ١٠٦.

وتوضح بيانات الجدول أن مشكلة الركود الاقتصادي أو البطالة مازالت قائمة، وإن اختلفت معدلاتها على مستوى شرائح الدول (متقدمة–نامية) أو شرائح المجتمع (ذكور- إناث). وذلك على مدى زمني طويل تعدى العشرين عاما، وهو ما يعنى أنها ليست مشكلة عارضة كما رأى الفكر الكلاسيكي بمدارسه المختلفة.

ففي الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٢ استمرت مشكلة البطالة قائمة سواء بنفس المعدل تقريبا أو تزايدت. حيث ارتفع معدل البطالة بين الذكور في منطقة اليورو من ٧٪ خلال السنوات (٩٠-١٩٩٢) لتصل إلى ١١٪ خلال

الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢)، وفى مصر من ٥٪ إلى ٩,٢٪ لنفس الفترة. بل تزايدت معدلات البطالة بشكل ملحوظ في صفوف الإناث بشكل أكبر منها في صفوف الذكور، خاصة في بعض الدول النامية كما في مصر (٢١-٢٧٪)، الأردن (١٢-٣١٪) خلال نفس الفترة.كما ظلت مشكلة البطالة قائمة، عند معدل ٦٪ سنوياً في المتوسط على المستوى العالمي، طوال تلك الفترة ن وأصبح ما عرف بالمعدل الطبيعي للبطالة واقعا يجب التعايش معه. ففي دراسته حول العلاقة بين البطالة والأجور والتضخم فيما سمى (منحنى فيلبس)، وجد أن هناك معدل بطالة مستقر ينسجم مع معدل تضخم ثابت يسمى "معدل البطالة الطبيعي"، وفي بعض الأحيان يظهر ما سمى بالتضخم الركودي، حيث ترتفع معدلات التضخم والبطالة معاً[١].

وفى عالمنا المعاصر وجدنا الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) التي تفجرت في الاقتصاديات المتقدمة، قد قلبت موازين الأفكار الاقتصادية للمدارس الفكرية الوضعية عموما، فالأفكار التي كانت تعد بمثابة مسلَّمات في وقت من الأوقات توارت الآن لتحل محلها أفكار جديدة ربما تكون على النقيض منها[٢].

---

[١] توصل إدموند فيلبس Edmund Phelps أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا، لنظرية "المعدل الطبيعي للبطالة"، انظر بتفصيل حول هذه النظرية: صالح السلطان، مقالة تقريرية منشورة، بعنوان " العلاقة بين البطالة والأجور والتضخم: منحنى فيلبس"، جريدة الرياض، الرياض، عدد ٢٩ ربيع الآخر ١٤٢٨هـ. مأخوذ من الرابط:

http://www.alriyadh.com/249746

[٢] أنظر حول ذلك التوصيف: التقرير الوارد بافتتاحية المجلة(كلمة المجلة)، وهي واحدة من أعرق المجلات السياسية في الشرق الأوسط. تصدر شهريا بالعربية والإنجليزية والفارسية، لندن، مأخوذة من الموقع:

http://www.majalla.com/ar/economics/article11899.ece

وعلى إثر تلك الأزمة نشر كروجمان (صاحب جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية ٢٠٠٨) مقالاً في إحدى الصحف تحت عنوان" كيف أخطأ أهل الاقتصاد إلى هذا الحد في فهم الأمر برمته؟"، يقول فيه: لم يكن في الاقتصاد شيء يشير إلى احتمال حدوث مثل ذلك النوع من الانهيار الذي حدث في العام الماضي[١].

وخلاصة ما سبق أن مشكلة الركود الاقتصادي أو البطالة ترتبط بحالة النشاط الاقتصادي من رواج أو كساد. سواء كان ذلك انعكاسا لقصور أو أخطاء في السياسات الاقتصادية المطبقة، أو في السلوكيات الاحتكارية واستغلال الطبقة العاملة، وذلك عند حدوث تغيرات جوهرية في بنيان النظام الاقتصادي السائد، طبقاً لنظريات ومدارس الفكر الاقتصادي الوضعي على نحو ما سردناه آنفا.

---

[١] روبرت سكيدلسكي، **كينز في مواجهة الكلاسيكيين الجدد:** الجولة الثانية، مقالة منشورة،جريدة الجزيرة، الرياض، عدد 25/10/2009،مأخوذ من الموقع:
http://www.al-jazirah.com/2009\10\25\du13.htm

المبحث الثاني

توصيف مشكلة الركود الاقتصادي والبطالة من المنظور الإسلامي

تمهيد:

بداية يجب أن نشير إلى أننا إذ نرصد تلك الجهود للنظريات الوضعية في مواجهتها لمشكلة الركود أو البطالة، نقر بأهميتها ونفعها كتراث فكرى إنساني زادته التجارب البشرية خبرة وتصويبا. وذلك على مستوى توصيف أسباب المشاكل الاقتصادية عموما ومنها مشكلة الركود الاقتصادي أو البطالة في سوق العمل، وأيضا تجاه ما يجب اتخاذه من سياسات وآليات لمواجهة هذه المشاكل.

ولكننا نلحظ أنها أهملت الضوابط والسياسات التي يمكن أن تحقق العدالة بين أطراف النشاط الاقتصادي عموما، ومن ثم الحد من فرص ظهور الاختلالات الهيكلية في الأسواق الاقتصادية عموما ومن أهمها سوق العمل.

فعلى الرغم من ذلك مازالت مشكلة الركود أو البطالة تهدد كافة اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء، فمازال الاقتصاد العالمي ينمو بمعدلات أبطأ مما يلزم لتوليد فرص العمالة الكافية بأجر مناسب وتخفيف حدة الفقر،كما أن الشعور بعدم الطمأنينة إلى توفر فرص العمل والدخل أصبح متفشياً[١].

وأخيرا فإن الصراعات الفكرية الاقتصادية مازالت مختلفة حول مدى صحة التوصيف تجاه ما تعانيه المجتمعات البشرية من مشاكل اقتصادية دورية على كل من المدى القصير والطويل معاً.

---

[١] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (الأونكتاد)، الديباجة الرئيسية، بند ٣، جنيف، ٢٠٠٠، مأخوذ من الموقع:

http://www.un.org/arabic/publications/ourlives/unctad.htm

توصيف مشكلة الركود الاقتصادي والبطالة من المنظور الإسلامي:

يمكن القول بان المنظور الاقتصادي الإسلامي، يقوم بتفسير أو توصيف ما يمكن أن يواجه الفرد أو المجتمع من مشاكل اقتصادية عموما، على أنه يأتى كنتيجة لسلوكيات اقتصادية غير شرعية في الأساس. وذلك باعتبار أن السلوكيات الاقتصادية الشرعية، إنما تعد حلولاً للمشاكل الاقتصادية ولا يمكن بحال أن تكون أسباباً لها. فظهور مشكلة الركود الاقتصادي أو البطالة، إنما يسبقه ظهور مشاكل أو انحرافات في السلوكيات الاقتصادية، يعبر عنها في الفكر الوضعي بالسلوكيات غير الرشيدة. ومن هذه السلوكيات، ما كشفت عن إحدى نشرات مجموعة البنك الدولي (أغسطس ٢٠١٤)، والتي أشارت إلى، أن الوظائف القليلة التي ظهرت في القطاع العام (مصر)، تم شغلها عن طريق الوساطات، وانتقل كثير من العاملين إلى القطاع غير الرسمي، لتظهر بذلك فئة ضخمة ضعيفة معرضة للصدمات الخارجية[١].

وكذلك ما رصده أحد تقارير صندوق النقد الدولي، من حيث ضرورة اتخاذ تدابير هيكلية لتعزيز القدرة التنافسية لتحسين بيئة الأعمال من خلال إقامة أطر قانونية وتنظيمية قوية[٢].

---

(1) http://www.albankaldawli.org/ar/news/pressrelease/2014/08/07/poor-policies-restrain-growth-seven-middle-east-north-africa-countries?cid=EXT_BulletinAR_M_EXT

[٢] راجع حول ذلك: صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي والمخاطر واستعادة التوازن**، واشنطن، أكتوبر، ٢٠١٠م،على الرابط التالي:

http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/WEO/2010/02/pdf/texta.pdf p. 29,106.

كما توجد حاجة عامة ملحة لإجراء إصلاحات هيكلية تُصمَّم وفق الخصوصيات القُطْرية من أجل دعم النمو الممكن أو جعل النمو أكثر قابلية للاستمرار[١].

وتشير الخبرات الدولية المعاصرة إلى أن مواجهة مشكلة الركود الاقتصادي أو البطالة، يتطلب إجراء تحولات هيكلية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي معا[٢]. وإلا فإن هناك خيارين أمام غالبية من هم في سن العمل في تلك المنطقة، إما الانضمام إلى صفوف البطالة، أو العمل في أنشطة ضعيفة الإنتاجية وتكفي بالكاد احتياجاتهم[٣].

وعلى ضوء ما سبق يمكن تناول مشكلة الركود الاقتصادي أو البطالة من المنظور الإسلامي في النقاط التالية:

أولا: حول تعريف مشكلة البطالة والتحذير منها:

البطالة في اللغة: بطل الأجير – بالفتح – يَبْطل بطالة وبِطالة أي تعطل فهو بطَّال. والبطَّال: الذي لا يجد عملاً[٤]. وفى القاموس الفقهي: "بطل العامل بَطالة وبُطالة وبِطالة تعطل فهو بطَّال"[٥].

---

(١) صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي**، واشنطن، أكتوبر،٢٠١٤م، ملخص وافى، ص ١، على الموقع التالي:

http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2014/02/pdf/texta.pdf

(2) http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20262256/Employment-overview-ARB.pdf. p.1.

(٣) مارك شيفباور، مقالة بعنوان: **الوظائف أو الامتيازات**، سلسلة مدونة البنك، بتاريخ ١٢-٥-٢٠١٤، على الرابط التالي:

http://blogs.worldbank.org/futuredevelopment/ar/taxonomy/term/252

(٤) ابن منظور، **لسان العرب**، نشر دار بيروت، بيروت، ١٣٨٨هـ، (٥٦/١١).

(٥) أنظر: سعدي أبو جيب، **القاموس الفقهي**، دار الفكر، دمشق ١٤٠٢هـ، ص٣٨.

ثانيا: التحفيز على العمل والتحذير من البطالة:

حفز الإسلام على النشاط عموما ونشاط عنصر العمل بشكل أساسي العمل، ونهى عن اختيار التكاسل عن العمل أو الاستسلام إلى مسبباته الطارئة، لأن هذا السلوك يتجه بالموارد نحو الضياع أو عدم كفاءة استخدام المتاح منها، بجانب ما لهذه السلوكيات من أضرار اجتماعية على الفرد والمجتمع معا.

ففي التحفيز على العمل، نجد نصوصا قرآنية، منها قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**﴾ [الملك: ١٥]. وقوله عز وجل: ﴿**وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا**﴾ [النبأ: ٧٨]. وقوله تعالى: ﴿**وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**﴾ [المزمل: ٢٠].

وفى الحديث النبوي، قوله صلى الله عليه وسلم محفزا على العمل:"من طلب الدنيا حلالا وتعففا عن المسألة، وسعيا على طلب عياله، وتعطفا على جاره، لقى الله ووجهه كالقمر ليلة البدر"، وأيضا قوله "إن الله يحب العبد يتخذ المهنة ليستغنى بها عن الناس ".

وكان أحد الصحابة (زيد بن مسلمة)، يغرس في أرضه، فقال له عمر رضي الله عنه "أصبت استغن عن الناس يكون أصون لذريتك وأكرم عليهم"[(١)].

وفى التحذير من البطالة، نجد قوله صلى الله عليه وسلم "إن الله يكره الرجل البطَّال..".

[(١)] أنظر: السيد محمد عاشور، دار الأمل للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ١٩٧٤، ص ٩٧.

ويؤثر عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه قوله:"كسب فيه ريبة، خير من عطلة"[١]. كما يؤثر عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أهمية دور ولى الأمر في توفير فرص العمل لرعيته، باعتبار ذلك من واجبات من استخلفه الله تعالى على عباده. وفى هذا يقول مخاطبا أحد ولاته " ماذا تفعل إذا جاءك سارق؟. قال: أقطع يده. قال عمر: وإذن فإن جاءني منهم جائع أو عاطل فسوف يقطع عمر يدك. يا هذا، إن الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ونستر عورتهم، ونوفِّر لهم حرفتهم.... يا هذا إن الله قد خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد في الطاعة عملاً التمست في المعصية أعمالاً"[٢].

وقد تناول الغزالي أهمية السعي على المعاش بدلا من البطالة، مع ضرورة معرفة ما يتعلق بالضوابط الشرعية قبل ممارسة الأنشطة التجارية. وفى هذا يقول " الكسب للتعفف والتستر أوفى من البطالة.. والمكتسب يحتاج إلى علم الكسب... فالتاجر لابد له من علم التجارة ليتميز له المباح عن المحظور." [٣].

كما تناول "ابن سينا" موضوع العمالة الكاملة، مشيرا إلى أهمية الدور الحكومي في مواجهة مشكلة البطالة، وتوفير حالة التشغيل الكامل لمواردها من عنصر العمل. وحول هذا يقول " من واجب الحاكم أن يحرم البطالة

---

[١] يوسف القرضاوى، الاقتصاد الإسلامي بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، ١٣٩٦هـ ص ٢٣٠.

[٢] أنظر: زيد بن محمد الرماني، " **وثيقة اقتصادية تاريخية** "، منشور في 16|5|2012،على الموقع: http://www.alukah.net/culture/0/41048

[٣] أنظر حول ذلك: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **إحياء علوم الدين**، دار بن حزم،الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٢٦-٢٠٠٥، ص ٥٠٦-٥٠٧.

والتعطل فلا يكون في المدينة إنسان معطل... بل يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة "[١].

وذلك ما تؤكده الخبرات الدولية المعاصرة، حيث " تلعب الحكومات دوراً حيوياً في تهيئة بيئة الأعمال الملائمة التي تعزز الطلب على العمالة"[٢].

ثالثا: توصيف مشكلة الركود الاقتصادي أو البطالة من المنظور الإسلامي:

يؤكد استقراء تاريخ المجتمعات الإنسانية الضاربة في القدم نسبياً[٣]، أن الأمم السابقة على الأمة الإسلامية، لم تخلو من عقيدة ومبادئ عامة، بشأن توجيه السلوك الاقتصادي للأفراد أو المجتمعات، وكذلك بشأن توصيف ومواجهة المشاكل الاقتصادية عموماً.

ومن دلائل ذلك ما تضمنته رسالة قوم سيدنا شعيب، بشأن سياسات ضبط النشاط التجاري بشأن المكاييل والموازين. أو مواجهة قضايا اقتصادية واجتماعية مثل قضية الرِّبا وغيرها من القضايا في المجتمعات اليهودية والنصرانية.

ولا يختلف الحال بالنسبة للأمة الإسلامية، حيث يمكن ملاحظة أن الدين الإسلامي ومن خلال مصدريه "القرآن والسنة النبوية " يتضمن العقيدة

---

[١] أنظر: السيد محمد عاشور، **رواد الاقتصاد العرب**، مرجع سابق، ص٨٤.

[٢] وذلك ما أشار إليه، رئيس الخبراء الاقتصاديين، والنائب الأول لرئيس بالبنك الدولي، كوشيك باسو، أنظر:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2012/10/01/jobs-cornerstone-development-says-world-development-report

[٣] للتفصيل حول ذلك انظر: شعبان فهمي عبد العزيز، **مقدمة في التطور الاقتصادي (مع رؤية إسلامية)**، من مطبوعات جامعة الأزهر، القاهرة،١٤٢١، ص٢٩-٧٩.

التي تصحح التصور والتوصيف لكل ما هو ذو علاقة بحياة الأفراد والمجتمعات من شئون الحياة ومنها الشئون الاقتصادية.

كما أن الشريعة الإسلامية بمبادئها وقواعدها العامة، تمثل الثوابت المنظمة لكافة شئون الحياة وفق إطار عقائدي. ولذا فإنه لا يمكن أن يؤتى هذا ثماره المرتقبة إلا بقدر تحقيق التكامل والتناسق العملي بين كل من العقيدة والشريعة معا[١].

وعلى ضوء ما سبق يمكن استعراض توصيفا مختصرا لمشكلة الركود أو البطالة من المنظور الإسلامي في الآتي:

١- السياسات الاحتكارية تجاه النشاط الإنتاجي: فعلى مستوى العلاقات الإنتاجية وكيفية توزيع عوائد النشاط الإنتاجي فيما بين عناصر الإنتاج، وما يتعلق بذلك من معايير وضوابط. يمكن القول بأن للسياسات الاقتصادية الحكومية الدور التوجيهي المباشر، وقد يكون لها سلطة الإلزام تجاه أنظمة إنتاجية معينة. وهو ما تركز عليه الإصلاحات المؤسسية الدولية المعاصرة[٢]. كما أن هناك ضرورة للربط بين دورات التوزيع والتشغيل والنمو بشكل توازني، طبقا للفكر الكينزى الحديث[٣].

---

[١] للتفصيل حول ذلك انظر: يوسف القرضاوى، **دور القيم ولخلاق في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤٢٢،ص٦١-٦٧. وأيضا: محمود سحنون، **الاقتصاد الإسلامي، الوقائع والأفقار الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٦، الفصلين الثاني والخامس.

[٢] وذلك فيما يتعلق بقضايا سوق العمل والبطالة، ومسبباتها المباشرة وغير المباشرة، حيث تشير تلك المؤسسات إلى، أن إصلاح الإطار المؤسّسي والتنظيمي يساهم في جعل أسواق العمل تؤدّي دورها بطريقة أفضل، للتفصيل حول ذلك أنظر:

http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20262256/Employment-overview-ARB.pdf

[٣] محمد جلال مراد، دراسة حول: **البطالة والسياسات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص ١٧.

٢-السلوك الاستهلاكي غير الرشيد:

يمكن القول بأن المنظور الإسلامي، يتناول السلوك الاستهلاكي تناولا يمكن أن يساهم في استكمال مبدأ الرشد الاقتصادي، والذي توقف عنده المنظور الوضعي، والذي يركز فقط على عوامل مثل: الدخل وسعر السلعة وأسعار السلع الأخرى وذوق المستهلك. وذلك بإضافة عوامل أخرى أكثر أهمية منها: الضوابط الدينية، والمؤسسات والقيم الاجتماعية، والتركيب الطبقي للمجتمع[١].

ويمكن القول أن التوجيهات الاقتصادية الإسلامية بشأن السلوك الاستهلاكي، تعمل في اتجاه مبدأ رئيسي هو الاعتدال والرشد معا في ممارسة هذا السلوك. فالاعتدال يعمل على دعم التوازن في الأسواق على مستوى النشاط الإنتاجي والتجاري معا.

كما أن الرشد الاستهلاكي يعنى تحرى السلع والخدمات النافعة عموما وينصرف عن كافة السلع والخدمات الضارة. ولأهمية الاعتدال والرشد في السلوك الاستهلاكي، وجدنا نصوصاً قرآنية وأحاديث نبوية صريحة في هذا الشأن، سيتم استعراضها بالتفصيل في المبحث الرابع.

٣- غياب العدالة بين أطراف سوق العمل:

يعد عنصر العمل بكافة تخصصاته أهم العناصر الاقتصادية على الإطلاق، وذلك من حيث أنه عنصر مشترك في كافة العناصر الأخرى. كما أنه العنصر الرئيسي في توليد أو تداول الدخل من النشاط الاقتصادي عموماً. ويرتبط سوق العمل بكل من أسواق السلع والخدمات وأسواق المال

---

[١] زيد بن محمد الرماني، **نظرة جديدة لسلوك المستهلك**، دراسة منشورة على موقع المؤلف (٢٠١١م) مأخوذ من الرابط:

http://www.alukah.net/web/rommany/10269/27609

في علاقة تبادلية وطردية من حيث مستوى النشاط الاقتصادي في هذه الأسواق صعوداً (رواجاً) وهبوطاً (ركوداً).

ومن المنظور الإسلامي نجد ضرورة الاستناد إلى قاعدة التنافسية والعدالة بين أطراف العملية الإنتاجية، بهدف تحقق التوازن بين أصحاب العناصر الإنتاجية. وهو ما يساهم في مواجهة مشكلة الركود الاقتصادي والبطالة في أحد أهم قطاعات دورة النشاط الاقتصادي الكلي وهو القطاع الإنتاجي.

في ضوء ما سبق نرى أن الضوابط والمعايير الشرعية العامة التي ينطوي عليها النظام الاقتصادي الإسلامي، والتي تستهدف تنظيم الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية، وتحقيق العدالة وتحريره هذه من السلوكيات السلبية. تعد بمثابة آليات لتوجيه أطرافها نحو تحقيق الاستقرار والنمو المتوازن في مواجهة مشكلة الركود أو البطالة.

المبحث الثالث

سياسات مواجهة الركود الاقتصادي والبطالة من المنظور الإسلامي

تمهيد:

يمكن القول بأن سوق العمل يعد محصلة لحركة الأسواق الأخرى (السلع والخدمات غير المالية،الخدمات المالية، السوق الخارجي). فعلى مستوى الاقتصاد الكلى تنعكس حالة هذه الأسواق على مستوى النشاط داخل كافة القطاعات الاقتصادية. ومن ثم التأثير المباشر على سوق العمل. وذلك في ظل العلاقات التشابكية فيما بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية من جانب، وتلك الأسواق من جانب آخر.

وهنا تبرز أهمية تناسق تلك العلاقات، تفادياً لحدوث اختلالات يمكن أن تنعكس سلبيا على مستوى النشاط الاقتصادي، ومن ثم ظهور مشكلة الركود أو البطالة في سوق العمل. وذلك عندما تسود الأسواق الأخرى حالة من الركود الاقتصادي.

وفى ضوء ذلك نحاول طرح أهم سياسات مواجهة هذه المشكلة، من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي، من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: سياسات ومعايير ضبط النشاط الإنتاجي في سوق السلع والخدمات:

نستعرض هنا أهم الأهداف والمعايير الاقتصادية الإسلامية ذات العلاقة بضبط السلوك الإنتاجي والتي يمكن حصرها في الآتي:

أولا:هدف الاستغلال الكامل للموارد المتاحة: وذلك وفق معيار العدالة في علاقة الاستخدام للعناصر الإنتاجية فيما بين أصحاب هذه العناصر، وخاصة العلاقة بين أصحاب العمل وأصحاب رؤوس الأموال من أراضي أو أموال عينية ونقدية. وذلك على خلفية عقائدية أو إيمانية وهي أن كل الموارد

الاقتصادية المتاحة للإنسان هي من نعم الله سبحانه وتعالى، ويجب استغلالها في النشاط الإنتاجي.

وكذلك يجب أن تنضبط علاقات الإنتاج بين أصحاب هذه الموارد بشريعته عز وجل. قال تعالى:**(أَلَمْ تَرَوْاْ أَنّ اللّهَ سَخّرَ لَكُمْ مّا فِي السّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً)** [لقمان – ٢٠].

ففي تفسيرها للسعدي: " لأن استغلال نعم الله تعالى في تحقيق الأهداف المعيشية للأفراد والمجتمعات هي أمر من أمور العبادة، لما في ذلك من عظيم النفع للإنسان والمجتمع تجاه حاجاته البشرية واستمرارية الحياة على الأرض[١]. ومن ذلك قوله تعالى: **(وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ)** [المزمل – ٢٠].

وأيضا قوله تعالى: **(فَإِذَا قُضِيَتِ الصّلاَةُ فَانتَشِرُواْ فِي الأرْضِ وَابْتَغُواْ مِن فَضْلِ اللّهِ)** [الجمعة– ١٠]. ففي تفسيرها للقرطبي:"قوله تعالى: « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض » هذا أمر إباحة؛.. يقول: إذا فرغتم من الصلاة فانتشروا في الأرض للتجارة والتصرف في حوائجكم. « وابتغوا من فضل الله » أي من رزقه. وكان عراك بن مالك إذا صلى الجمعة انصرف فوقف على باب المسجد فقال: اللهم إني أجبت دعوتك، وصليت فريضتك، وانتشرت كما أمرتني، فارزقني من فضلك وأنت خير الرازقين"[٢].

---

[١] عبد الرحمن بن ناصر السعدي، من كتاب "تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان"، مأخوذا من موقع: علم القرآن الكريم:

http://www.ketaballah.net/tafseer/saady/0.html

[٢] أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، من كتاب "الجامع لأحكام القرآن"، مأخوذ من الرابط:

http://www.ketaballah.net/tafseer/gordobi/29.html?ayahilit

ثانيا: العدالة كمعيار لضبط علاقات النشاط الإنتاجي: وذلك فيما بين أصحاب الموارد أو العناصر الإنتاجية، حيث تكفل تحقيق المصالح المتبادلة بين أطراف العملية الإنتاجية بكفاءة. كما تدعم هدف استقرار النشاط الإنتاجي واستمرار نموه أيضاً.

حيث لوحظ أن من أهم أسباب حدوث الركود الاقتصادي ومن ثم ظهور مشكلة البطالة هو عدم تحقيق العدالة فيما بين أصحاب عنصر العمل وأصحاب عنصر رأس المال في النظم الاقتصادية التي تعتمد على آليات السوق.

والمعيار الإسلامي هنا هو تحقق التراضي بين أطراف النشاط الاقتصادي عموماً، مع التيقن من عدم وجود قوى أو ضغوط غير عادية أو سلوكيات غير شرعية تحول دون تحقق التراضي المقصود، في قوله تعالى: **(يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مّنْكُمْ)** [النساء – ٢٩].

ففي تفسيرها للسعدي:" ينهى تعالى عباده المؤمنين أن يأكلوا أموالهم بينهم بالباطل، وهذا يشمل أكلها بالغصوب والسرقات، وأخذها بالقمار والمكاسب الرديئة... .ثم إنه – لما حرم أكلها بالباطل– أباح لهم أكلها بالتجارات والمكاسب الخالية من الموانع، المشتملة على الشروط من التراضي وغيره .(وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) أي: لا يقتل بعضكم بعضًا، ولا يقتل الإنسان نفسه، ورتب على ذلك ما رتبه من الحدود[١].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: **(وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ)** [البقرة ١٨٨]، ففي تفسيرها عند القرطبي:" قوله تعالى: « ولا تأكلوا أموالكم بينكم

---

[١] عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مرجع سابق.

».والخطاب بهذه الآية يتضمن جميع أمة محمد صلى اللّه عليه وسلم، والمعنى: لا يأكل بعضكم مال بعض بغير حق. فيدخل في هذا: القمار والخداع والغصوب وجحد الحقوق، وما لا تطيب به نفس مالكه، أو حرمته الشريعة وإن طابت به نفس مالكه، كمهر البغي وحلوان الكاهن وأثمان الخمور والخنازير وغير ذلك[١].

وأيضا قوله تعالى: **(وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ)** [المطففين ١– ٣]. وفى التفسير الميسر:" عذابٌ شديد للذين يبخسون المكيال والميزان، الذين إذا اشتروا من الناس مكيلا أو موزونًا يوفون لأنفسهم، وإذا باعوا الناس مكيلا أو موزونًا يُنْقصون في المكيال والميزان، فكيف بحال من يسرقهما ويختلسهما، ويبخس الناس أشياءهم؟. إنه أولى بالوعيد من مطففي المكيال والميزان.." [٢].

ومن الأحاديث النبوية، قوله صلى الله عليه وسلم: " لا تلقوا الجلب فمن تلقى فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار"[٣].

وعلى ما سبق نرى أن تفعيل ضابط أو معيار تحقيق العدل بين أطراف العناصر الإنتاجية، يمكن أن يساهم في دعم اتجاهات الاستقرار والنمو في القطاعات والأنشطة الإنتاجية عموما. وما لذلك من أثر إيجابي على استقرار ونمو الطلب على عنصر العمل، وهو ما يساهم في مواجهة مشكلة الركود الاقتصادي أو البطالة.

---

[١] أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، مرجع سبق ذكره.

[٢] التفسير الميسر: مجموعة علماء بإشراف مجمع الملك فهد رحمه الله، مأخوذا من موقع:
http://www.ketaballah.net/tafseer/moyasar/587.html?ayahilit

[٣] مسند الإمام أحمد بن حنبل ج٢ ص٤٨٧[١٠٣٢٩ ، مأخوذ من موقع :

ثالثا: ضوابط ومعايير لتحقيق الرشد الاستهلاكي: مما يتفرد به الاقتصاد الإسلامي معيار الاعتدال في استخدام المتاح من الموارد الاستهلاكية دون إسراف أو بخل، وهو ما نجده في النصوص القرآنية ومنها قوله تعالى: **(وَالَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً)** [الفرقان – ٦٧].

وتفسيرها في القرطبي: **(والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا)** اختلف المفسرون في تأويل هذه الآية. فقال النحاس: ومن أحسن ما قيل في معناه أن من أنفق في غير طاعة الله فهو الإسراف، ومن أمسك عن طاعة الله عز وجل فهو الإقتار، ومن أنفق، في طاعة الله تعالى فهو القوام. وقال ابن عباس: من أنفق مائة ألف في حق فليس بسرف، ومن أنفق درهما في غير حقه فهو سرف، ومن منع من حق عليه فقد قتر[١].

ومن الأحاديث النبوية في ذلك، ما ورد بسنن ابن ماجة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن من السرف أن تأكل كل ما اشتهيت "[٢].

وبجانب معيار الاعتدال في السلوك الاستهلاكي على النحو سالف الذكر، تؤكد السياسة الاقتصادية الشرعية، على تحريم استهلاك كافة أنواع السلع أو الخدمات الضارة بالفرد أو المجتمع.

ومن أمثلة الأنشطة الاستهلاكية المحرمة، نجد ما هو منصوص عليه في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى:**(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ**

---

[١] أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، من كتاب "**الجامع لأحكام القرآن**"، مأخوذا من موقع: http://www.ketaballah.net/tafseer/gordobi/29.html?ayahilit

[٢] سنن ابن ماجة، كتاب الأطعمة،٣٣٥٢، مأخوذ من موقع:

http://www.ketaballah.net/search.php

الْخِنْزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُواْ بِالأَزْلاَمِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ) "المائدة– ٣". وقوله تعالى:**(إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)** [المائدة – ٩٠]. وأيضا:**(الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ)** [الأعراف –١٥٧].

ومن تلك النصوص، نلحظ أن النمط الاستهلاكي المعتدل والنافع في ذات الوقت، هو الذي يمثل حد الإشباع الصحيح، وليس أقصى مستوى ممكن للإشباع كما في التحليل الاقتصادي الوضعي.

كما أن النمط الاستهلاكي الوسطي، يجعل كافة الأسواق الاقتصادية أقرب إلى الاستقرار والنمو المتوازن، بعيداً عن حالات الركود أو التضخم. الأمر الذي يمكن معه الحد من أسباب ظهور حالة الركود الاقتصادي أو البطالة.

المحور الثاني: سياسات ومعايير ضبط سوق المال:

يمكن القول أن سياسة سوق المال من المنظور الإسلامي، تتسم بالتوازنية ذات الطابع الفريد، والمتمثل في اعتبار أن السوق المالي (طلب وعرض الأموال) يستهدف التوازن بين الأهداف الاقتصادية من جانب، والأهداف الاجتماعية من جانب آخر. وذلك لأن هذه السياسة تنتظم وفقا لإطارين من المعايير والمبادئ التي يمكن توضيحهما على النحو التالي:

أولا: الإطار الاقتصادي لتداول الأموال:

ويتضمن المعايير الاقتصادية لعملية تداول الأموال، بشكل يؤدي إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الأنشطة من جانب، والعدالة بين أطراف هذه الأنشطة من جانب آخر. وذلك بشأن توزيع العوائد على أصحاب عناصر الإنتاج، ومن أهم هذه المعايير ما يلي:

(أ)– الحصول على الأموال بالأساليب المشروعة: ويدخل في هذا تبادل الأموال بكافة الأنشطة الاقتصادية، واستخدام كافة الموارد الاقتصادية ومنها خدمات عنصر العمل.

باعتبار أن هذه الأساليب نوع من العبادة والطاعة لله رب العالمين. كما في قوله تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ) [البقرة– ١٧٢]. وقوله تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ)** [النساء– ٢٩]. وقوله تعالى **(وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)** [التوبة–٣٤].

ومن الأحاديث النبوية: قول النبي صلى الله عليه وسلم "**إن الله طيب ولا يقبل إلا طيبًا وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين**" فقال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ**﴾ [البقرة– ١٧٢]، ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء يا رب.. يا رب ومطعمه حرام وملبسه حرام وغذي بالحرام فأنى يستجاب لذلك " رواه مسلم[١]. وكذلك " من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجزام

[١] صحيح الإمام مسلم، (١٠١٥)،ص ٣٧١، طبعة مأخوذة من الرابط:
http://al-hakawati.net/arabic/civilizations/80.pdf

والإفلاس" رواه ابن ماجه[١]. وأيضا " لا يحتكر إلا خاطئ" رواه أحمد ومسلم وأبو داود [٢].

ومن النصوص الشرعية سالفة الذكر، يمكن ملاحظة أن السلوك الاحتكاري، يتشابه إلى حد كبير مع السلوك الاكتنازي (وكلاهما منهي عنه شرعا) في أسواق المال، فكلاهما من أسباب حدوث الاختناقات الاقتصادية، وبالتالي المساهمة في ظهور مشكلة الركود الاقتصادي أو البطالة.

(ب) التراضي في كافة التعاقدات الشرعية: فتداول الأموال عن طريق استخدام كافة عناصر الإنتاج سالفة الذكر إنما يتم من خلال علاقات عمل وعلاقات استثمار وعلاقات إنتاج متنوعة ومتعددة مع كل تطور اقتصادي للأمم عبر الزمن، وهنا لابد أن تكون التعاقدات مشروعة وعلى أساس التراضي دون تعسف أو استغلال أو إجبار.

وهو ما نصت عليه بعض آيات القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: **(يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مّنْكُمْ)** " النساء – ٢٩"، وقوله تعالى: **(وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرّ وَالتّقْوَىَ وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)** [المائدة – ٢].

وعلي ما سبق فإن الإطار الاقتصادي لتداول الأموال (أخذا أو عطاءا)، يجب أن يكون في الإطار الشرعي القائم على التراضي. ولاشك أن هذا الإطار يساعد على النمو والاستقرار على مستوى كافة الأسواق ومنها سوق العمل، وينتفي معه أحد أهم أسباب الركود أو البطالة، وهو ممارسة السلوكيات غير الشرعية، كالسلوك الاحتكاري أو كنز الأموال عن دائرة

---

[١] مأخوذ من موقع: http://islamport.com/w/mtn/Web/2431/20424

[٢] مأخوذ من موقع: http://islamport.com/w/mtn/Web/2456/2272

النشاط الاقتصادي. والتي يمكن أن تؤدى إلى حدوث اختناقات بهذه الأسواق.

ثانيا: الإطار الاجتماعي (التكافلي) لتداول الأموال:

يمكن ملاحظة أن التشريع الاقتصادي الإسلامي، يتميز بصياغة آليات وسياسات خاصة بتداول الأموال من منظور تكافلي فريد، يدعم من التوازنات الاقتصادية عموما، وخاصة ما يتعلق بقضيتي التشغيل والبطالة.

فهناك نظام إلزامي وآخر اختياري، يعملان جنباً إلى جنب على تحقيق هدف التكافل الاجتماعي، بعيداً عن النظام الضريبي الوضعي. فنظام الزكاة وهي فريضة إلزامية يتم بمقتضاها تحقيق دخل منتظم لمصارف هذه الزكاة، وخاصة المصارف المتعلقة بالطبقات الفقيرة في المجتمع.

وهناك نظام اختياري: مثل القروض الحسنة[١]. والتي يمكن تقديمها من جانب القادرين إلى الفقراء، والمساكين، والغارمين، والحكومات أيضا (في الظروف الطارئة كحالات الحرب أو الكوارث الطبيعية، أو مقتضيات تحقيق التنمية). بجانب الصدقات التطوعية الأخرى.

وكلا النظامين السابقين يستهدف تحقيق هدفين على مستوى التوازن الاقتصادي والاجتماعي وهما:

أ- هدف التوازن الاقتصادي العام: عن طريق تنشيط الطلب الكلي، وخصوصا في حالات الركود الاقتصادي. حيث انخفاض مستوى الدخول،

---

[١] للتفصيل حول نظام القرض الحسن، في ظل النظم النقدية الورقية المعاصرة أنظر: دراسة للباحث بعنوان: **القرض الحسن وتدهور القيمة الحقيقية للنقود الورقية في النظم النقدية المعاصرة**، المجلة العلمية لتجارة الأزهر (بنين)، جامعة الأزهر، القاهرة، عدد: ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وخاصة لدى الفئات الفقيرة ذات الميل الاستهلاكي المرتفع نسبيا، أو لسوء توزيع الدخل طبقاً لآليات السوق.

ب- هدف التوازن الاجتماعي: وهنا تقل فرص حدوث صراعات طبقية من النوع المرتبط بالنظم الرأسمالية بشكل عام، بشأن السلوكيات المتعلقة بتوزيع نتائج النشاط الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية.

وعلى ما سبق يمكن القول بأن السياسة الاقتصادية لتداول الأموال، في الإطارين الاقتصادي والاجتماعي (التكافلي) من المنظور الإسلامي، تمتلك آليات فريدة لتحقيق التوازنات على المستوى الكلي. وبالتالي استقرار ونمو كافة الأسواق الاقتصادية، وخاصة سوق العمل. الأمر الذي ينعكس إيجابياً في إزالة أو تضييق فرص ظهور مشكلة الركود أو البطالة بهذه السوق.

ثالثا: السياسة الاقتصادية في سوق العمل ومواجهة الركود والبطالة:

يعد العنصر البشرى أهم الموارد الاقتصادية على الإطلاق. حيث يساهم في تكوين أو تجهيز الموارد الاقتصادية الأخرى (الأرض، رأس المال، التكنولوجيا). وفى ضوء ذلك يمكن رصد أهم السياسات والمعايير التي تستهدف علاج الركود أو البطالة على مستوى سوق العمل في الآتي:

١- تحفيز السلوكيات الاستثمارية: ففي التشريعات الإسلامية توجيهات ومحاذير تتعلق بضرورة الإنفاق منها النهى عن السلوك الاكتنازى، وفرض الزكاة في كافة أشكال الثروات والدخول، في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

وكذلك التوجيه النبوي بضرورة استثمار أموال الزكاة حتى لا تأكلها الصدقة، وغيرها من التوجيهات المحفزة، والتي من شأنها المساهمة بشكل مباشر وغير مباشر في رفع مستوى التشغيل للموارد الاقتصادية المتاحة،

ومن ثم توفير المزيد من فرص العمل في مواجهة مشكلة الركود الاقتصادي أو البطالة.

٢- محاربة السلوكيات الاحتكارية في الأسواق المختلفة: فهذه السلوكيات تعمل على تضييق أو خفض مستوى النشاط الاقتصادي عموماً. ومن هنا كان تحريم التشريع الإسلامي للاحتكار، على مستوى الفرد والحكومة على حد سواء. باعتبارها إحدى صور التعاون مع الآخرين على الإثم والعدوان، المحرمة بنصوص شرعية كما سبق ذكره.

٣- مساندة الأفراد أو المؤسسات التي تتعرض للخسائر العارضة: والتي لا دخل لهم فيها بسبب تقصير أو فساد أو نحو ذلك بتعويضهم عنها. وذلك في إطار السياسة المالية الشرعية، التي تعتمد نظام الزكاة. فمن مصارف الزكاة الثمانية، مصرف "الغارمين"، كما يوضحه النص القرآني في قوله تعالى:(**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ، فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**) [التوبة-٦٠].

حيث أنه عند تعرض أصحاب الحرف أو الأعمال الاقتصادية عموما إلى فقدان جزء هام (بالنسبة لرأسمالهم التجاري أو الصناعي،...)، فإنهم قد يتوقفون عن أنشطتهم أو يخفضون من مستوى هذه الأنشطة. وبالتالي ضياع أو خفض فرص العمل المتاحة، وهو ما يزيد من مشكلة البطالة.

وهنا نجد أن تعويض الحكومة لمثل هؤلاء من سهم الغارمين، يساهم في استمرارية النشاط كما يحفز على التوسع الاستثماري، باعتبار أن هذا السهم يمثل عنصر تأمين مجاني ضد المخاطر التجارية والاقتصادية بشكل عام.الأمر الذي يساهم في مواجهة بعض الأسباب المحتملة لظهور أو تفاقم مشكلة الركود أو البطالة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول بأن الضوابط والمعايير التي تنطوي عليها السياسة الاقتصادية من المنظور الإسلامي، تنطلق من المنظور الاقتصادي الكلي، حيث تشمل كافة الأسواق والقطاعات الاقتصادية.

كما تلك الضوابط والمعايير تؤكد العلاقة الترابطية بين الجوانب العقائدية والأخلاقية من جانب، والتشريعات التجارية والاقتصادية من جانب آخر. الأمر الذي يمكن معه تفادي ظهور أسباب مشكلة الركود الاقتصادي أو البطالة بشكل متكامل. وهو ما تفتقده النظم والنظريات المنبثقة عن الفكر الوضعي، الذي يتناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بعيدا عن الضوابط التي جاءت بها الرسالات السماوية.

نتائج البحث

ويمكن حصر أهمها في الآتي:

١- أن توصيف مشكلة الركود الاقتصادي أو البطالة، يستند إلى مذهبية النظم الاقتصادية القائمة من منظور التحليل الوضعي. كما أن توصيف مشكلة الركود الاقتصادي أو البطالة من المنظور الإسلامي، يتم وفقا للإطار العقائدي والشرعي مبدئياً.

٢- أن السياسة الاقتصادية من المنظور الإسلامي، وما تنطوي عليه من معايير أو ضوابط شرعية لتداول الأموال في الإطارين الاقتصادي والاجتماعي (التكافلي)، تساهم في تفادى أو تضييق فرص ظهور مشكلة الركود أو البطالة.

٣- أظهرت محاور السياسة الاقتصادية بشأن الأسواق والأنشطة الاقتصادية من المنظور الإسلامي، العلاقة الترابطية بين التشريعات الأخلاقية والعقائدية من جانب، والتشريعات التجارية والاقتصادية من جانب آخر، في توصيف ومواجهة مشكلة البطالة في سوق العمل.

توصيات البحث

في ضوء نتائج البحث يمكن التوصية بالآتي:

١- مراجعة النظريات الاقتصادية الوضعية، بهدف ضبطها بالمنظور الاقتصادي الإسلامي، بما يكفل تحقيق ذاتية الأمة الإسلامية في هذا الشأن.

٢- تفعيل العلاقة الترابطية بين التشريعات الأخلاقية والعقائدية، والتشريعات التجارية والاقتصادية. مع ضرورة مراعاة البعد التكافلي للنظم المالية الشرعية. وهو ما يدعم من فعالية سياسات مواجهة مشكلة الركود الاقتصادي والبطالة.

٣- محاربة السلوكيات الاحتكارية في القطاعات والأسواق الاقتصادية، والتي من شأنها حدوث اختناقات يمكن أن تؤدى لخفض الطلب على عنصر العمل، وبالتالي ظهور مشاكل الركود والبطالة.

مراجع البحث

** المصادر الشرعيـــــة:

* القرآن الكريـــــم.

* التفاسير:

١- أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، مأخوذا من موقع:علم القرآن الكريم:
http://www.ketaballah.net/tafseer/gordobi/29.html?ayahilit

٢- عبد الرحمن بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، مأخوذا من موقع: علم القرآن الكريم:
http://www.ketaballah.net/tafseer/saady/0.html

٣- التفسير الميسر: مجموعة علماء بإشراف مجمع الملك فهد رحمه الله، مأخوذا من موقع:
http://www.ketaballah.net/tafseer/moyasar/587.html?ayahilit

* كتب الحديـــث:

١- صحيح مسلم.

٢- مسند الإمام أحمد.

٣- سنن ابن ماجة.

*الكتب والبحوث العلمية:

١- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **إحياء علوم الدين**، دار بن حزم،الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٢٦-٢٠٠٥.

٢- **ابن منظور**، لسان العرب، نشر دار بيروت، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـــ، (٥٦/١١.

٣- -أحمد مجدي حجازي، **العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب** "**دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد**، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤- أحمد بدوي، محمد مصطفى، **معجم مصطلحات القوى العاملة**، نشر مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ١٩٨٤.

٥ – إسماعيل هاشم، **مذكرات في النقود و البنوك**، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٥.

٦– السيد محمد عاشور، دار الأمل للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ١٩٧٤.

٧– رمزي ذكي، الا**قتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة،٢٢٦، الكويت،١٩٩٠.

٨– زيد بن محمد الرماني، " وثيقة اقتصادية تاريخية "، منشور في 16|5|2012،على الموقع: http://www.alukah.net/culture/0/41048

٩– سعدي أبو جيب، **القاموس الفقهي**، دار الفكر، دمشق ١٤٠٢هـ.

١٠– شعبان فهمي عبد العزيز، **مقدمة في التطور الاقتصادي (مع رؤية إسلامية)**، من مطبوعات جامعة الأزهر،القاهرة،١٤٢١.

١١– صلاح عبد الحميد، **القرض الحسن وتدهور القيمة الحقيقية للنقود الورقية في النظم النقدية المعاصرة**، المجلة العلمية لتجارة الأزهر (بنين)، جامعة الأزهر، القاهرة،عدد: ٢٠٠٨|٢٠٠٩م.

١٢ – عبدالمطلب عبدالحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣.

١٣– مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الخامسة، الدار الجامعية، بيروت١٩٨٥.

١٤– محمود سحنون، **الاقتصاد الإسلامي، الوقائع والأفقار الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،٢٠٠٦.

١٥– هناء خير الدين، هبة الليثي، **النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٧.

تقارير دولية:

١– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (الأونكتاد)، تقرير مجلس التجارة والتنمية، الدورة (٥٦)، ملحق رقم ١٥(مقدمة التقرير)، جنيف، ٢٠٠٢.

٢– البنك الدولي،التقرير الرئيسي عن القطاع المالي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن، ٢٠١١م.

٣– صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي والمخاطر واستعادة التوازن، واشنطن، أكتوبر،٢٠١٠م.

٤- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، أكتوبر،٢٠١٤م.

* مقالات متخصصة:

١- آنون ياموس، لماذا البطالة؟ نمط النمو، مقالة منشورة، ضمن سلسلة مدونة البنك الدولي، سبتمبر ٢٠١٢.

٢-روبرت سكيدلسكي، كينز في مواجهة الكلاسيكيين الجدد: الجولة الثانية، مقالة منشورة، جريدة الجزيرة، الرياض، عدد 25/10/2009.

٣-صالح السلطان، مقالة تقريرية منشورة، حول " العلاقة بين البطالة والأجور والتضخم: منحنى فيلبس"، جريدة الرياض،عدد ٢٩ ربيع الآخر ١٤٢٨هـ.

*الشبكة العنكبوتية:

1http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/0,,contentMDK:20581022~menuPK:1416250~pagePK:146736~piPK:226340~theSitePK:475954,00.html.

2http:// Anonymous; blogs.worldbank.org/arabvoices/ar/why-jobless-growth-pattern-arabic,at,٢٠١٢/١٤/٠٩ .

3John Mynard Keynes; General theory of employment, interest, and money, Harcourt and World, Inc. New York,1919,Chapter;18.

4http://Al-shreef bakka , Abdelhmeed merghet ;iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2014/02 ,pdf.

5http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2014/08/07/poor-policies-restrain-growth-seven-middle-east-north-africa-countries?cid=EXT_BulletinAR_M_EXT.

6http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/WEO/2010/02/pdf/texta.pdf.

7http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2014/02/pdf/texta.pdf.

8http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20262256/Employment-overview-ARB.pdf.

9http://Marksheef pawr; blogs.worldbank.org/futuredevelopment/ar/taxonomy/term/252,at 12\5\2014.

10http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Publications/20262256/Employment-overview-ARB.pdf.